من آراء ابن السِّكِّيت الصرفية

إعداد: د. عتيق صالح علي القماطي - كلية الآداب - جامعة صبراتة

المقدمة:

حظيت دراسة اللغة في القرن الثالث الهجري باهتمام كبير من علماء العربية كردة فعل على المستوى العام للثقافة اللغوية الذي تدنى كثيرا في هذا القرن؛ نتيجة للصراعات السياسية والطائفية بين العباسيين والعلويين التي أدت إلى انحدار السليقة اللغوية عند بعض الشعراء والكتاب، وهذا يشير بلا شك إلى أن اللغة الفصحى لم تعد لغة الأدب التي ينطق بها على الفطرة؛ وإنما أصبحت لغة تتلقى بالتعلم والاكتساب، فانحرف بذلك الدرس اللغوي عن مساره الأصيل قبل أن تتعقد مسائله، وتشوبه مفاهيم علم المنطق، وعلى الرغم من تلك الظروف فقد برز علماء كثر ساهموا في المحافظة على هذه اللغة وسلامة قواعدها، وكتبوا في ذلك مؤلفات كثيرة، سجلوا فيها آراءهم وأراء غيرهم، كشفت عن نضوج فكرهم، وتنوع آرائهم؛ لاسيما في المسائل الصرفية التي لم تفرد لها مصنفات خاصة بها إلا قليلاً، وتقع الإشارة إليها في ثنايا مسائل المصنفات اللغوية والنحوية. ولعلّ أبا يوسف يعقوب بن السكيت، الذي ألف كتابه المشهور (**إصلاح المنطق**)[1] أحد أعلام هذا القرن الذين يشكلون نموذجا لغويا للمصنفات القديمة التي تعالج ما استشرى من اللحن والخطأ في عصره، وهذه الدراسة تقوم على عرض آرائه في بعض المسائل الصرفية التي استخلصت من مصنفه هذا، أو من بعض شروحه للدواوين، وذلك لعدم وجود دراسة مستقلة تناولت آراءه الصرفية، على الرغم من كثرة مؤلفاته المطبوعة، أو المخطوطة، التي لم يحظ الجانب الصرفي بمصنف خاص به إلا في بعض جزئياته، مثل كتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (القلب والإبدال)، وغيرهما. كما أشارت بعض المصادر لوجود آراء منسوبة إليه.

أما الرسالة العلمية الموسومة بـ(**ابن السكيت اللغوي**)[2] فقد تناول فيها صاحبها حياة ابن السكيت، وجزء من آراء هذا العالم اللغوية، ولم يشر فيها إلا إلى بعض آرائه الصرفية التي لها علاقة ببنية الكلمة.

والمتصفح لبعض مصنفات ابن السكيت اللغوية، يمكن استخلاص بعض المسائل الصرفية التي تنبئ عن آرائه؛ لاسيما في كتابه (إصلاح المنطق)، وبعض آرائه

الصرفية المتناثرة في مصنفات علماء العربية؛ وجمعها من مصادرها واستقصاء هذه الآراء على أن تكون بحثا علميا مستقلا يسهم في إثراء الدرس اللغوي.

وقد اعتمدت في هذا البحث منهجا يقوم على تأصيل المسألة التي يتعلق بها الرأي الصرفي من مصادرها، ثم عرضها ومناقشتها، وصولاً إلى رأي ابن السكيت في المسألة.

وقسمته على مبحثين: ضَمَّ البحث الأول حياة ابن السكيت، أمَّا المبحث الثاني فتضمن عرض آرائه في بعض المسائل الصرفية.

المبحث الأول- حياة ابن السكيت:

أ- اسمه ولقبه وموطنه:

هو يعقوب بن إسحاق السكيت، ويكنى بأبي يوسف، ويقلب بابن السكيت نسبة لأبيه الذي عُرف بالسكيت؛ لأنه كثير الصمت. ولد في دورق، وهي بلدة من كور الأهواز في خوزستان في سنة 186هـ تقريبا، ثم انتقل مع أسرته إلى بغداد، حيث كان أبوه عالما باللغة والنحو والشعر، ويعد من أصحاب الكسائي، والفراء، وكان توّاقا إلى تعلم ولده علوم العربية؛ لاسيما بعد هجرته إلى بغداد[3].

بدأت حياة ابن السكيت مؤدبا مع أبيه لصبيان العامة بدرب القنطرة ببغداد، إلى أن اضطر إلى التكسب بالتعليم، فاتصل بالواثق وحضر مجالسه، ثم بالفتح بن خاقان الذي أوصله إلى المتوكل فاختاره مؤدبا لولديه المعتز والمؤيد، وما زال على تلك الحال حتى قتل[4].

ب- مكانته العلمية:

يعد ابن السكيت من علماء اللغة الكبار الذين ساهموا في رواية اللغة وجمعها وتدوينها، فقد ذكرت كتب التراجم أنَّ ابن السكيت كان إماما في اللغة وعلوم العربية حافظا لها، وراويا وشارحا لأشعارها. يقول السيوطي في وصفه لابن السكيت: " كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة"[5]. مُلِمًا بمذهب البصريين والكوفيين حيث أخذ علمه عن علمائهما كالفراء، وأبي عمرو الشيباني، والأثرم، وابن الأعرابي، وروى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وغيرهم[6]. غير أنه إلى مذهب الكوفيين أميل، في حين صنَّفه الزبيدي(ت379هـ) من علماء الطبقة الثالثة للغويين الكوفيين[7]، غير أن التنوخي (ت442هـ) ذكر أن ابن السكيت ليس بضالع في علم النحو، إذ يقول: "ولم يكن له نفاذ في علم النحو"[8]، ويبدو أن هذا الحكم مجحف في حق ابن السكيت، فقد شهد له العلماء بأنه كان عالما بنحو الكوفيين[9]، وكان أعلم

به من أبيه كما حدّث به عن نفسه[10]، غير أن طابعه اللغوي كان يغلب عليه، فقد كان شيخ حفظ ورواية كما تدل عليه كتبه.

وشهد له بهذه المكانة العلمية طائفة من العلماء من ذلك ما ذكره ياقوت الحموي عن ابن السكيت بأنه: "كان علاماً بالقرآن ونحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر رواية ثقة، ولم يكن بعد ابن الأعرابي مثله"[11]، ووصفه القفطي بأنه: "كان من أهل الفضل والدّين، موثوقا بروايته"، كما نُقل عن أحمد بن يحيى النحوي المعروف بثعلب قوله: "أجمع أصحابنا أنه لم يكن بعد ابن الأعرابي أحد أعلم باللّغة من ابن السكيت"[12].

ومن أشهر الأقوال المأثورة التي نقلت عن ابن السكيت في الحكمة والنصح، قوله: "خذ من الأدب ما يعلق بالقلوب، وتشتهيه الآذان، وخذ من النحو ما تقيم به الكلام، ودع الغوامض، وخذ من الشعر ما يشتمل على لطيف المعاني، واستكثر من أخبار الناس وأقاويلهم وأحاديثهم، ولا تولعن بالغث منها"[13].

ج- شيوخه وتلاميذه:

أخذ ابن السكيت علومه عن علماء عصره من بصريين وكوفيين، كالفراء، وأبي عمرو الشيباني، وابن الأعرابي، واللحياني من الكوفيين، والأثرم، وقطرب، وأبي نصر صاحب الأصمعي من البصريين، وروي عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، كما أخذ عنه تلاميذ كُثر، كأبي حنيفة الدينوري، وأبي سعيد السكري، وأبي عكرمة الضبي، وميمون بن هارون الكاتب، كما روى عنه أبو العباس ثعلب، وكان معلما للصبيان ببغداد، ثم أدّب أولاد المتوكل[14].

د- مصنفاته:

خلف ابن السكيت مجموعة كثيرة من الكتب والرسائل النافعة في اللغة والأدب-رواية وشرحا- أشارت إليها كتب التراجم، وذكرت أنها فاقت الثمانين كتابا، جمع فيها أراء العلماء؛ لاسيما الآراء اللغوية، وأجاد في ذلك حتى جاوز فيها تفسير كل من تقدمه، نذكر منها[15]: كتاب (المذكر والمؤنث)، وكتاب (الأجناس)، وكتاب (الأصوات)، وكتاب (الشجر والنبات)، وكتاب (النوادر)، وغيرها.

ومن أهم كتبه المطبوعة: (إصلاح المنطق) كتاب في اللغة وهو من أشهر آثاره، فقد وصف المبرد هذا الكتاب بقوله: "ما رأيت للبغداديين كتاباً أحسن من كتاب ابن السكيت في المنطق"[16]، وكتاب (الأضداد)[17] ويتناول شرح معاني الكلمات المتضادة، و(كتاب الألفاظ)[18] وهو كتاب في الكلمات المتشابهة، و(الإبدال)[19]،

وكتاب (المقصور والممدود)[20]، ومجموعة شروح دواوين الشعراء منها: شرح ديوان الحطيئة[21]، وطرفة بن العبد، وعروة بن الورد[22].

هـ- وفاته:

مات ابن السكيت مقتولا، مع اختلاف في سبب قتله، أما عن زمن وفاته فقد اختلفت المصادر في ذلك. فقيل: سنة 243ه، وقيل: سنة 244ه، وقيل: سنة 246ه[23]، غير أن أغلبها رجح أنَّ وفاته كانت سنة: 244ه[24].

المطلب الثاني- آراء ابن السكيت الصرفية:

1- زنة الرباعي المضعف:

يرى البصريون أن الرباعي المضعف يكون وزنه (فَعْلَل) سواء كان فعلاً أو اسماً[25]، أما الكوفيون فيرون أنَّه ثلاثي مزيد؛ لأن منتهى الأصول عندهم ثلاثة، وقد نُقل عنهم وعن غيرهم في زنته ثلاثة أقوال، هي:

الأول- أنه على وزن (فَعْفَل)، وقد نُسب هذا الرأي للكوفيين والخليل ومن تبعه من البصريين. يقول السيوطي: "وعُزي إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين أن وزنه فَعْفَل ... وهو قول قطرب والزجاج وابن كيسان في أحد قوليه"[26]، ونسبه الرضي إلى الفراء في قوله: "وليس نحو: (زَلزال) بـ(فَعْفَال) على ما هو مذهب الفراء"[27]، وهذا يعني أن وزن (زَلزَل) ونحوه عند الفراء وغيره: (فَعْفَل)، فالثالث هو الزائد، ولعلّ الأقرب في مثل هذا النوع أنَّهم يعدونه ثنائياً مكرراً ويطلق عليه الرباعي المضعف، وهو مأخوذ من قول الخليل: "والمضاعف ... ما كان حرفا عجزه مثل حَرْفَي صدره، وذلك بناءٌ يستحسنُه العَرَبُ، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتلّ ... وينسب إلى الثنائي؛ لأنه يضاعفه. ألا تَرى الحكايةِ أنَّ الحاكي يَحكي صَلصلة اللجام فيقول: صَلْصَلَ اللَّجَام، وإن شاء قال: صَلَّ، يُخَفِّف مرَّة اكتفاء بها، وإنْ شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول: صَلْ صَلْ صَلْ، يتكلّف من ذلك ما بدا له"[28].

الثاني- أنَّه على زنة (فَعَّل)، ونسب هذا الرأي ابن جني للكوفيين[29]، في حين عزاه أبو حيان إلى سيبويه وبعض الكوفيين إذ يقول: "وعن سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين أن وزنه (فعَّل) في نقلٍ، فأصل (رَبْرَب): رَبَّب، استثقلت للأمثال؛ فأبدلوا حرفاً من جنس الأول. وعن الفرّاء قولان: أحدهما: (فَعْفَع)، والثاني: (فَعَّل) حَثْحَثَ حَثَّثَ"[30].

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم يوجد فيه ما نسب إليه؛ بل وُجِد فيه ما يدل على أن مذهب سيبويه يوافق مذهب البصريين المشهور القائل بأصالة أحرف الرباعي جميعها، وذلك في قوله: "ولا نعلم في الكلام على مثال (فَعْلان) إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد، كما أنه ليس في مضاعف بنات الثلاثة نحو: رَدَدْتُ زيادة. ويكون في الاسم في الصفة، فالاسم نحو: الزَّلزال، والجَثجاث، والجَرجار، والرَّمرام، والدَّهداه، والصفة نحو: الحَثحاث، والحَقحاق، والصَّلصال، والقَسطاس..." [31].

فكلام سيبويه نص واضح على أن مضعف الرباعي مجرد، وشبهه في تجريده بمضعف الثلاثي في التجرد.

ويبدو أن هذا الرأي ثابت للكوفيين ومن تبعهم، يؤيد ذلك ما ورد عنهم في بعض كتبهم، من ذلك ما جاء عن الفراء حين حديثه عن كلمة (صلصال) في قوله تعالى: **(خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ)**[32]، حيث قال: "وهو طين خُلط برمل، فصَلْصَلَ كما يُصَلْصِلُ الفَخّارُ، ويقال: من صلصال مُنْتِنٍ، يريدون به: صلّ، فيقال: صلصال كما يقال: صَرّ الباب عند الإغلاق، وصَرْصَرَ. والعرب تردد اللام في التضعيف فيقال: كركرت الرجلَ، يريدون: كرَّرْتُهُ. وكَبْكَبْتُه، يريدون: كَبَّبْتُه. وسمعت بعض العرب يقول: أتيت فلانا فبَشْبَشَ بي من البشاشة؛ وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد"[33].

الثالث: أن يكون على وزن (فَعْفَع)، وقد نُسب هذا الوزن إلى الخليل والفراء ومن تبعهما من البصريين والكوفيين. قال ابن القطاع: "وقال الفراء وكثير من النحويين: وزنه (فَعْفَع)، تكررت فاؤه وعينه، وكذلك فعلوا في الفعل المكرر، نحو: تَمْتَمَ وبَرْبَر"[34]. غير أن نسبة هذا الرأي للفراء غير مسلم به، فقد نقل الأعلم الشنتمري عن الفراء إنكاره أن يكون نحو: (صرصر) على زنة (فَعْفَع)، بقوله: " "[35].

أما ابن السكيت فقد ذهب في هذه المسألة مذهب البصريين الذين يرون أن الرباعي المضعّف يكون زنته على (فَعْلَل) نحو: زَلْزَل، معتمدا في ذلك على أحد آراء الفراء إذ يقول: "قال الفراء: وليس في الكلام (فَعْلال) مفتوح الفاء إذا لم يكن من ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يُقال: ناقة بها خَزْعال، أي ظلع. فأما ذوات التضعيف فـ(فَعْلال) فيها كثير، نحو: الزَّلْزال، والقَلْقال وأشباهه، إذا فتحته فهو اسم، وإذا كسرته فهو مصدر، نحو قولك: زَلْزَلته زِلْزَالا شديدا، وقَلْقَلْتُه قِلْقَالا شديدا"[36].

2- زيادة الميم في (مَأْقِي):

ذهب الفراء إلى أن الميم في (مَأْقِي) زائدة، فقد نُقل عنه أنه ليس في الكلام (مَفْعِل) مكسور العين معتل اللام إلا في كلمتين نادرتين، يقال: مَأْقِيْ العين، ومَأْوِيْ الإبل[37].

وخطأ أبو علي الفارسي الفراء؛ معللا ذلك بأن زيادة الميم في (مُؤْقٍ) يؤدي إلى كونه من مادة أخرى غير مرادة هنا. يقول الفارسي: "ووزن (مأق) بـ(مفعِل)، والحكم بزيادة الميم منها غلطٌ بَيِّنٌ، وذلك أن هذه الميم في فاء الفعل من قولهم: (مُؤْقٍ)، والهمزة عين، والقاف والام، فإذا حكم بزيادة الميم جُعِل أصل الكلمة همزة وقافاً وياءً، أو همزة وقافاً وواواً، ولا أعلم (أقوا) ولا (أقيا) بمحفوظ لهذا المسمى (مُؤْقاً)، فـ(ماقٍ) وزنه: (فالع) كما قلنا، والألف فيه زائدة زيادتها في (فاعل) ... فالقول في وزنه عنده إنه: (فعل)، والياء فيه زائدة"[38].

وذكر الفارسي بأن في وزن (مَوْقٍ) مذهبين:

الأول: أن يكون على زنة (فُؤْعُل) ملحقا بـ(بُرْثُن)، فزيدت الهمزة فيه ثانية قياساً على (شَأْمَل) من قولهم: شَمَلَت الريح، إذا هبَّت من الشمال، ثم قلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام، ثم أبدلت ياء، ثم انقلبت واوًا لانضمام ما قبلها، ثم أبدلت من الضمة الكسرةُ، ومن الواو الياءُ كما فُعل هذا في (أَدْل)، و(قَلَنْس) وما أشبهه، والجمع: مَآقٍ على زنة: فَآلِع.

الثاني: أن يكون (مُؤْقٍ) ملحقًا بـ(بُرْثُن)لا على زيادة الهمزة؛ بل هي عين الفعل، وزيدت الواو آخر الكلمة للإلحاق بـ(بُرْثُن)، كما زيدت في (عُنْصُوة)، فوزن (مُؤْقٍ) على هذا: (فُعْلُوٌ) نقلت إلى (فُعْلِي)[39].

وتبعه ابن جني في أصالة الهمزة، مع اختلاف في التخريج، حين قال: "وأما مُؤْقٍ فظاهر أمره أنه: فُعْلٍ وفائت. وقد يجوز أن يكون مخففا من فُعْلِيّ، كأنه في الأصل مُؤْقِيّ بمعنى: مُؤْقٍ، وزيدت الياء لا للنسب، بل كزيادتها في كرسيّ، وإن كانت في كرسيّ لازمة، وفي مؤقيّ غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤْقٍ"[40].

وردّ ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جني بأن (فُعْلٍ) بناء غير موجود في أبنية كلامهم، وضعّف تخريجه على (فُعْليّ) بما كان يحذر منه ابن جني، وهو أنّ الياء لازمة لكرسيّ وبُخْتِيّ، في حين أنها غير لازمة في (مُؤْقٍ)، فلذلك جاء التكسير ما لزمته الياء بالياء نحو: كراسيّ وبخاتيّ، أما ما لم تلزمه الياء فيُكسر بدون الياء، نحو: أحمريّ وحُمر، وفارسيّ وفُرس، فلو كان مُؤْقٍ مثل كرسيّ لمّا قيل في تكسيره: مَآقٍ بل أمْآقٌ، وكذلك مَأْق[41].

وما يؤيد مذهب أبي على الفارسي أنّ في (مُؤْقٍ) لغات كثيرة تدل على أصالة الميم، قال أبو حيان: "وفي المُؤْقِيّ اثنتا عشرة لغة تدل على أصالة الميم"[42]، وقد ذكر ابن منظور عشرة منها، وهي: مُؤْقٌ، ومَأْقٌ، ومَأْقٍ، ومَاقٍ، ومِاقِئ، ومُوقٌ، ومَاقٌ، ومُوقٍ، ومُوقِئٌ، وأُمْقٌ[43].

وخرّج ابن عصفور هذه اللّغات التي تدل على أصالة الميم بأنّ ذلك من باب تقارب الأصول، إذ يقول: "فإن قلت: فقد ثبتَ أصالة الميم، بدليل قولهم: مَأْقٌ في معناه. فالجواب أنه يكون مما اتَّفق معناه وتقارب لفظه، كـ(سَبِط، وسِبَطر) ... ويكون مَأْقٌ ومَأْقٍ من باب (سَبِط، وسِبَطر)" [44].

أما ابن السكيت فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الفراء الذي يرى زيادة الميم في مَأْقي، وذلك في قوله: "وليس في ذوات الأربعة مفعل بكسر العين إلا حرفان: مَأْقِيّ العين، ومَأْوِيّ الإبل"، قال الفرّاء: سمعتها بالكسر، والكلام كلّه: (مَفْعَل) نحو: رَمَيْتُه مَرْمَى، ودَعَوْتُه مَدْعًى، وغَزَوتُهُ مَغْزًى"[45] فوزن مَأْقِيّ: مُفْعِل، وقد نسب هذا الرأي لابن السكيت بعض اللغويين، كابن سيده[46]، والجوهري[47]، ومرتضى الزبيدي[48].

ويبدو أن المذهب الذي يرى أن الميم في (مُأقي) هي حرف أصلي في بنية الكلمة هو الراجح؛ لأن (موق، ومَأْق) على ثلاثة أحرف يدل على أن الميم من أصل الكلمة، والياء هي الزائدة، فوزن (مُأْقي) على هذا (فُعْلي)، بكسر اللام أو فتحها، ولذلك غلّط الجوهريّ مذهب ابن السكيت في زيادة الميم إن لم يُحمل رأيه على توهّم زيادة الحرف الأصليّ، وهو الميم في (مَأْقي)؛ فيكون (مَفْعلاً) توهّماً، و(فَعْلي) حقيقة.

3- زنة (مَلَك):

ذهب الخليل والكسائي وتبعهما أبو عُبيد إلى أنَّ (مَلَك) واحد الملائكة مخفف من (ملأَك)، والأصل: مَأْلَك، فقدموا الام وأخروا الهمزة، فقالوا: مَلأَك على زنة مَفْعَل من الألُوك، وهو الرسالة، وأجمعوا على حذف همزته قياسا على حذفها في (يرى)، فلمّا جمعوه ردُّوا الهمزة فقالوا: ملائكة[49].

وقد يتمونه في الشعر خاصة، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ تَبارَكَ من فَوْقِ السّماواتِ مُرْسِلُهْ[50].

يقول ابن السراج(ت316هـ): "ومما أُلزمَ حذفُ الهمزةِ لكثرةِ استعمالِهم (مَلْكٌ) إنَّما هُوَ (مَلأَكٌ) فلمَّا جَمعوهُ وردوهُ إلى أَصلهِ قالوا: ملائكةٌ وملائكُ"[51].

وقد تبنى ابن جني[52] مذهب الخليل والكسائي، واختاره أبو العلاء المعري(ت، حين قال: "أصل ملك: مَأْلَك، وإنما أخذ من الألوكة، وهي الرسالة، ثم قُلب. ويدلنا على ذلك قولهم: الملائكة في الجمع؛ لأنَّ الجموع ترد الأشياء إلى أُصولها... فوزن الملائكة ... مَعَافِلة؛ لأنها مقلوبة عن مَآلِكة"[53].

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ وزنه (فَعْأَل) من المِلك، غير أنَ الرضي ضعَّف هذا الرأي معلقاً عليه قائلاً: "وهو اشتقاقٌ بعيدٌ، وفَعْأَل قليلٌ لا يُرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في شَمْأَل"[54].

في حين يرى أبو عبيدة إلى أنَّ (مَلَك): فَعَل، ميمه أصلية من الملك، وهو القوة، ولا حذف فيه، وجمعه فَعَائلة شذوذاً، كأنهم توهموا أنه مَلاك على وزن فَعال، وقد جمعوا فَعالاً المذكر، والمؤنث على فَعَائل قليلاً[55].

أما ابن السكيت فقد ذهب إلى أنَّ أصل مَلَك: مَلأَك، نُقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم حُذفت الهمزة، ووافقه في ذلك المازني، وتبعهما ابن السرّاج [56]، وعلى ذلك يكون وزنها (مَفَل).

4- تصغير الاسم المنسوب من (مَعَد):

اتفق سيبويه والكسائي على أنَّ (المُعَيْدِيَّ) بتشديد الدال والياء تصغير رجل منسوب إلى (مَعَدّ)، قال سيبويه: "كما قالوا: (تَسمع بالمُعَيْدِيّ لا أن تراه)؛ لأنه مثل، وهو أكثر في كلامهم من تحقير (مَعَدِّيّ) في غير هذا المثل، فإن حقرت (مَعَدِّيّ) ثقلت الدال فقلت: (مُعَيْدِّيٌّ) [57]"، ومراد من قوله (لأنَّه مَثَلٌ): أن حكمه تشديد الدال ثم خُفف؛ لأنه مَثَل.

ونقل ابن منظور رأي الكسائي بقوله: "وكان الكسائيُّ يرى التشديد في الدال فيقول: بالمُعَيدِّيِّ، ويقول إنّما هو تصغير رجل منسوب إلى معَدّ"[58].

أما ابن السكيت فقد ذهب إلى تخفيف الدال، حيث ورد عنه: "وتقول في المثل: (تسمعُ بالمُعَيْدِيّ لا أن تراه): وهو تصغير مَعَدِّيّ، إلا أنه إذا اجتمعت الياء الشديدة في الحرف وتشديدة ياء النسبة خُفف الحرف المشدد مع ياء التصغير"[59]؛ وإنما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير.

5- النسب إلى ثُلاثي مزيد بهمزة الوصل، حُذف أحد أصوله:

وذلك في نحو: ابن، وابنة، واسم، واثنان، واثنتان. فقد أجاز سيبويه في النسب إلى هذه الأسماء بأن يكون بحذف همزة الوصل، مع ردِّ اللام إلى المنسوب، فيقال: اسم: سَمَوِيٌّ، وابن: بَنَوِيٌّ. قال سيبويه: "واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد؛

لأنه عوضٌ، وإنّما هي معاقة ... فإذا حذفت منه شيئاً ونقصته منه كان العوض لازماً"[60]، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، قال أبو سعيد السيرافي: " فهذه الأسماء جُعلت زيادة الألف في أولها عِوضًا من المحذوف، فإذا أقررتها لم ترد شيئا؛ لأنَّ الذاهب عوضه باقٍ؛ وإذا حذفت الزوائد رددت ما كان ذاهبًا"[61].

غير أن سيبويه نقل عن يونس بن حبيب أنّ أبا عمرو سمع العرب يقولون: ابْنِيٌّ، فيتركونه على حاله، وذلك ببقاء همزة الوصل، وحذف لام الكلمة[62].

وأجاز الفرّاء وجهاً يجمع فيه بين العوض والمعوض، فيُبقي همزة الوصل ولام الكلمة معا، سواء قلبت اللام واوًا لاجتماع الياءات، أو بقيت على حالها ياءً، قال الفراء: "ويقال: لاتكن أَحديًّا: أي: ممن يصوم الأحد، ولا تكن أَثْنَوِيًّا، واثْنِيِيًّا. ورجل اثْنَوِيٌّ واثْنِيٌّ، على ألاَّ تجعله اسما واحدا وتَنسُب إليه، ومن قال: اثْنَوِيٌّ، حوَّل الياء واوا؛ لكثرة الياءات"[63].

ويُعضد ما ذهب إليه الفراء ما رواه ثعلب عن ابن الأعرابي: لا تكن اثْنَوِيًّا، أي: ممن يصوم الاثنين وحده[64].

وقد أشار بعض الباحثين إلى جواز أن يكون الفراء يعدُّ الهمزة في (اثْنَوِيّ) للوصل فقط، وليس للتعويض، أو أنه يجيز الجمع بين العوض والمعوض[65].

أما ابن السكيت فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الفراء الذي يجيز في النسب الجمع بين العوض والمعوض، يدل على ذلك ما نبه إليه ابن السكيت من أنَّ النسبة إلى الأُفق: أُفُقِيّ، والنسبة إلى الرجل الذي يأتي من الآفاق: أَفَقِيَ[66].

6- اسم المفعول من الفعل الناقص الواوي:

وافق الفراء سيبويه في جواز مجيء هذا النوع من اسم المفعول بالياء تارةً، وبالواو تارة أخرى، غير أن كلا منها خرَّج ذلك على أصله وقياسه المخالف لأصل الآخر، قال سيبويه: "قالوا: مَرْضِيٌّ؛ وإنما أصله الواو، وقالوا: مَرْضُوٌّ، فجاءوا به على الأصل والقياس"[67]، وقال الفراء في تعليقه على (مرضيًا) في قوله تعالى: **(وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا)**[68]: "ولو أَتت: (مرضَوّا) كان صَواباً؛ لأن أصلها الواو، ألا ترى أَنَّ الرضوان بالواو، والذين قالوا: (مرضيّاً) بنوه عَلى: رَضِيت و(مَرْضُوّاً) لغة أهل الحجاز"[69].

ولا شك أنّ الذين قالوا: (مَرْضِوًّا) بنوه على مصدر (الرضوان)، وهذا متفق مع رأي البصريين الذين يذهبون إلى أن أصل الاشتقاق هو المصدر[70]، فجاءت لغة

الحجازيين على الأصل، ولعلّ هذا السبب الحقيقي الذي دفع سيبويه إلى القول بقياسية (مَرْضُوًّا).

وأما الذين قالوا (مَرْضِيًّا)، فقد بنوه على (رَضِيت) كما قال الفرّاء، وهذا يتفق مع رأي الكوفيين في أصالة الفعل في الاشتقاق، وقد أيّد ذلك ابن المؤدب إذ قال: "وأما قولهم: (مَرْضِيّ) فإنه بُني على الياء؛ لأنّ (فَعَلْت) منها لم يُنْطلق فيها إلا بالياء؛ فبُنِيت على الظاهر، وقد قيل: (مَرْضُوّ)، فبُني على الأصل، لما ظهرت الواو في (الرضوان) عُلم أنها من الواو"[71].

وهكذا استعمل سيبويه أصله وقياسه، واستعمل الفراء أصله وقياسه، غير أنّ كثرة مجيء (مَرْضِيًّا) في الكلام يقوي مذهب الكوفيين، يؤيد ذلك قول الرضي: "وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه، فهو: كل مَفْعُول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب (فَعِل) بالكسر، نحو: (مَرْضِيّ)؛ فإنه أكثر من (مَرْضُوّ) إتباعاً للفعل الماضي"[72].

واستكره الفراء فيما بُني على الأصل أن يخرج في بنائه على غير الأصل، قال ابن المؤدب: "ولا يجوز أن يقال في دُعِيت: مَدْعِيّ؛ لأنه بُني على غير الأصل، و(دُعِيت) داخل ليس بأصل؛ لأن ما لم يسم فاعله داخل غلى كل شيء من (فعلت) من الفعل. وبما قيل: مَدْعِيّ، بناء على دُعِيت)، قال الفراء: أَسْتَكْرِهُ هذه اللغة، وقال العجاج:

ما أنا بالجَافِيّ ولا المَجْفِيّ.

وقال الآخر:

مَا خَاصَمَ الأَقْوَامَ مِنْ ذِي خُصُومَةٍ كَوَرْهاءَ مَشْنِيٍّ إليها حَلِيلُها.

فقال: (مَشْنِيّ) لما ترك الضم صارت بمنزلة المرضيّ من رضيت"[73].

فالأصل الذي بنوا عليه هنا: دعا يدعو؛ ولذلك التزموه في اسم المفعول، فقالوا: (مَدْعُوّ)، ولم يبنوه على: (دُعِيت). أما (مرضيّ)، فإنهم بنوه على (رَضيتُ) وأصله الواو؛ لأنها لم تظهر في الأصل: (رَضِيَ). وما هذا إلا حرص من الفراء على اطراد القاعدة والعودة إلى الأصل.

ومما يدل على التزام الكوفيين القياس على الشائع ورفضهم النادر-على خلاف المشهور عنهم- أنّ الكسائي والفراء التزما: صحيفة مقروءة، ولم يجيزا غيره، وقد حكى أبو زيد: صحيفة مَقْرِيَّة، وهو نادر[74].

أما ابن السكيت فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين في كراهية بناء اسم المفعول على غير الأصل مع وجود الأصل، فقال: "باب ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء، وإنما هو بالواو: جَفَوْتُ الرجلَ فهو مَجْفُوٌّ، وقال بعضهم: مَجْفِيٌّ، ولا تقل: جَفَيْتُه، قال: وأنشدني الفراء:

ما أنا بالجَافِيّ ولا المَجْفِيّ.

قال: وإنما قال المَجْفَيّ؛ لأنه بناه على (جُفِيَ)، وهو من جَفَوت، فلما انقلبت الواو ياء في (جُفِيَ) بناه مفعولا عليه"[75].

7- جمع (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء) من الصفات التي لا تقبل التاء:

منع البصريون أن يُجمع (أفْعَل) الذي مؤنثه (فعلاء) جمع مذكر سالمًا إذا كان صفة، فجعلوا من شروط جمع المذكر السالم ألاّ تكون الصفة على أفْعل فَعْلاء، نحو: أحمر حمراء، ولا يجوز جمعها على (فُعْلان) إلا في الضرورة الشعرية، قال سيبويه: "وأما (أَفْعَل) إذا كان صفة فإنه يُكَسَّر على (فُعْل) ... وهو مما يُكسر على فُعْلان"[76]، نحو: أحمر وحُمْر، وأسود وسُود، وحُمْران، وسُودان، ثم قال: "ولا يجمع بالواو والنون (فُعْلان)، كما لا يجمع (أفْعَل)، وذلك لأن مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه فيُجمع بالتاء، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه، نحو: (فَعُول) ولا يُجمع مؤنثه بالتاء كما لا يُجمع مذكره بالواو والنون، فكذلك أمر (فَعْلان، وفَعْلى، وأفْعَل، وفَعْلاء، إلا أن يُضْطَر شاعر"[77].

وبين السيرافي مراد سيبويه، ووضح أنه ما كان من الصفات المذكر على خلاف بنية المؤنث، نحو: أحمر وحَمراء، وسكران وسَكْرى، فبابه التكسير على (فُعَل)، ولا يُجمع مّكره بالواو والنون، ولا مؤثه بالألف والتاء إلا شذوذا أو اضطرارا، فيُشَبَّهُ بغيره من الجموع[78].

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[79]:

فما وُجِدَتْ بناتُ بني نِزار حَلائلَ أحْمَرِينَ وأسْوَدِينَا.

الشاهد فيه: أن (أسود وأحمر) جُمعا على صورة جمع المذكر السالم، مع أنهما من باب (أفعل فعلاء)، وهو عند البصريين من باب النادر الذي يُحفظ ولا يقاس عليه.

وعلة منع البصريين جمع هذه الصفات بالواو والنون، والألف والتاء أنَّها غير جارية على صورة الفعل، فأشبهت الأسماء[80]. وذكر الرعيني أنَّ العلة هي الفرق بين (أَفْعَل فَعْلاء) و(أفْعَل فُعْلى) التي للتفضيل[81].

وأجاز الكوفيون جمع هذه الصفة بالواو والنون جمع مذكر سالما، محتجين بذلك بما سُمع عن العرب، ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى الفراء وعامة الكوفيين، بقوله: "فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث، ولا كان من باب الأفعل والفُعْلى لم يجز أن يُجمع بالواو والنون، خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا جمع عانس ونحوه، مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وُصف به المذكر، وجمع أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، نحو: أسود، بالواو والنون، قالوا: عانِسون، وأسودون، وجاء ذلك في الشعر... وأجاز الفراء: أسودون، وسوداوات، وحكاه مسموعًا"[82].

ووافقه في ذلك ابن كيسان الذي يرى في الجمع على هذه الصورة أي بأس[83]. وتبعهما في ذلك أبو بكر الأنباري الذي أجاز في آدم إذا كان نعتا أن تقول: هؤلاء رجال آدمون[84].

ومن الشواهد التي اعتمد عليها الكوفيون في هذه المسألة البيت الذي سبق ذكره، وقول الشاعر[85]:

مِنَّا الذي هو ما إن طُرَّ شارِبُهُ والعَانِسُون ومنَّا المُرْدُ والشِّيبُ.

وقوله تعالى: **(وَلَوْ نَزَّلْنَـهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ)**[86]. فقد أجاز الفراء أن يكون (الأعجمين) جمع (أعْجَم) الذي مؤنثه (عَجْمَاء) [87]، وواضح أنّ الكوفيين قاسوا جواز ذلك على ما سمعوا، وعدَّه البصريون نادرًا.

وذهب ابن السكيت في هذه المسألة مذهب الكوفيين، يدل على ذلك ما حكاه عن العرب بأنهم قالوا: "هذا رجل نَصَفٌ، وقومٌ أنْصَافٌ، ونَصفُون، وامرأة نَصَفٌ، ونِساءٌ أنصافٌ"[88]، وهو ما نسبه إليه أبو حيان، والرعيني[89].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إنَّ رأي الكوفيين ومن وافقهم كابن السكيت هو الراجح؛ لاعتمادهم على المسموع وإن قلَّ، إضافة إلى تقليل الأصول، وطرد القاعدة، والتخلص من النادر والشاذ بإدخاله إلى دائرة القياس بدليل.

8- أوزان جمع القلة:

جمع القلة: هو الجمع الذي يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة. يقول المرادي: "مدلول جمع القلة بطريق الحقيقة، من ثلاثة إلى عشرة"[90].

وأوزانه المشهورة المتفق عليها أربعة، وهي على النحو الآتي[91]:

- (أَفْعِلَة): ويطرد في كل مفرد رباعي ثالثه حرف مدّ زائدة، نحو: سلاح: أَسْلِحَة، وعمود: أعْمِدة.

- (أَفْعُل): ويطرد في كل اسم ثلاثي، صحيح الفاء والعين، ولم يضاعف على وزن فَعْل، نحو: فَلس: أَفْلُسْ، وكَلْب: أَكْلُب.

- (أَفْعَال): ويطرد في كل مفرد ثلاثي، لم يطرد فيه أَفْعُل، نحو: فرس: أَفْرَاس، وعُنُق: أعْنَاق.

- (فِعْلَهْ): وهي جمع سماعي، لا يطرد كباقي أوزان الجموع في وزن مفرد مخصوص؛ بل هو محفوظ مقصور على السماع في جمع مفردات لا ضابط لأوزانها، وعن ابن السرج أن فُعْلَة اسم جمع لا جمع؛ لأنه لا يَطَّرِد بل يحفظ، ومن أمثال ما ورد عموما على فُعْلَة: فَتَى: فِتْيَة، وصَبِي: صِبْيَة.

وقد جمعها قول ابن مالك:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةْ.

ونقل ابن مالك أنّ الفراء زاد في جموع القلة عدّة أوزان، هي: (فُعَل)، نحو: غُرَف، وظُلَم، و(فِعَل): نحو: نِعَم، وسِدَر، و(فِعَلَة): قِرَدَة.

وأنكر أبو حيان على الفراء هذه الأوزان، وعدّها من جموع الكثرة، إذ قال: "وليسَ من جُموع القلّة فُعَل، نحو: ظُلَم، ولا فِعَل، نحو: سِدَر، ولا فِعَلَة، نحو: قِرَدَة، خلافًا للفراء؛ بل هنَّ جموع كثرة"[92].

كما نقل الرضي عن الفراء وزنًا آخر في أوزان جمع القلة، وهو (فَعَلَة)، قال: "وزاد الفراء: فَعَلَة، كقولهم: هم أَكَلَةُ رَأسٍ، أي قليلون، يكفيهم ويُشبعهم رأسٌ واحد"، ثمّ ردَّ بقوله: "وليس بشيء؛ إذ القلّة مفهومة من قرينة شعبهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق (فَعَلَة)" [93].

وواضح أن قرينة الشبع غير موجودة في نص كلامهم (أكلة رأسٍ)؛ إنما هو في تفسير الرضي نفسه، وبذلك يكون الفراء محقًا في إثبات هذا الوزن للقلة بدليل.

أما ابن السكيت فقد زاد في أوزان القلة وزن (أفَاعِل)، إذ يقول: "يُقَال: بَعِير وأبَاعِر في القلّة، والكثير: بُعْرَان"[94]. ومما يؤيد قصده إضافة هذا الوزن لجمع القلة مقابلته مباشرة بـ(بُعْران) وهي جمع كثرة.

ومذهب سيبويه أنَّ (أفَاعِل) جمع لجمع القلّة (أفْعِلَة، وأفْعُل) [95]، وقد نقل ابن منظور عن ابن بري أنَّ (أباعِر) جمع أبْعِرَة، وأبْعِرَة جمع بَعِير، وأبَاعِر جمع الجمع، وليس جمعًا لبعير[96].

وخلاصة المسألة: إن جمع القلة عبارة عن صيغ تم ضبطها بأوزان معينة، وهي قياسية باستثناء الوزن (فُعْلَة) الذي هو سماعي، وتدل إلى جمعي الصحيح على

القلة، ويمكن تمييزها عن جموع الكثرة بطريقتين: إما بتصغيرها على لفظها، نحو: أحْرُف أُحَيْرِفٌ، وإما من خلال عملية استعماله تمييزا للأعداد المفردة من الثلاثة إلى العشرة، نحو: ثلاثة أعْمِدَة.

الخاتمة:

يمكن للباحث من خلال استعراض آراء ابن السكيت الصرفية أن ندون بعض النتائج التي أسفر عنها البحث، فمن خلال مسائل ابن السكيت الصرفية التي وقف عليها الباحث في كتابه (إصلاح المنطق) وفي بعض شروح الدواوين؛ يمكن القول إنَّ ابن السكيت من اللغويين المبرّزين الذين خلطوا بين المذهبين البصري والكوفي، وكانت له عقلية متحررة في إبداء الآراء الدقيقة؛ لأنه ظهر في بعض آرائه موافقا للكوفيين، وأخرى موافقا للبصريين، وبعضها خالف فيها المذهبين، على الرغم من أنَّ بعض المصادر قررت بأنه يميل إلى مذهب الكوفيين، ولا عجب في ذلك فقد برز تأثره الواضح بآراء شيخه الفراء ونقل عنه كثيراً من آرائه؛ ما جعل بعضهم يعده من علماء الطبقة الثالثة للغويين الكوفيين، وهذا يدل على أنه كان يمتلك نظرة خاصة إلى الواقع اللغوي تمنعه من العصبية المذهبية؛ يدل على ذلك أخذه العلم عن شيوخ البصريين كالأثرم وقطرب، وشيوخ الكوفيين كالفراء وابن الأعرابي. كما تعد هذه المسائل من مسائل الخلاف الصرفية بين المذهبين يمكن أن تؤسس لدراسة خاصة تقوم على معالجة الخلاف الصرفي في بنية الكلمة المفردة وأقيستها.

الهوامش:

(1) تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبدالسلام هارون، دار المعارف- القاهرة ، ط4، 1949م.
(2) رسالة ماجستير، إعداد: محي الدين توفيق إبراهيم، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ساعدت في طبعه جامعة بغداد، ط:1، 1969م، م.
(3) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط:1، 1982م: 220/4، 255. بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: 2، 1979م: 349/2. معجم الأدباء. لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، ط1، 1993م: .
(4) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- مصر، ط:3: ص202- 204.
(5) بغية الوعاة: 349/2.
(6) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت: 395/6.، بغية الوعاة: 349/2.
(7) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص202- 204.
(8) تاريخ العلماء النحويين، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، 1981م: ص201 .
(9) ينظر: معجم الأدباء: 2841/6.
(10) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل أبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، 1998م: 159.
(11) معجم الأدباء: 2841/6.
(12) إنباه الرواة: 56/4، 62.
(13) معجم الأدباء: 22/1.
(14) ينظر: وفيات الأعيان: 395/6، بغية الوعاة: 349/2. ابن السكيت اللغوي، لمحي الدين توفيق إبراهيم، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ط:1، 1969م: ص60، 71، 79 وما بعدها.
(15) ينظر: الفهرست، للنديم، دار المعرفة- بيروت، 1978م: ص107. وفيات الأعيان: 399/6، 400. ابن السكيت اللغوي: ص94.
(16) وفيات الأعيان: 396/6.
(17) ثلاثة كتب في الأضداد، للأصمعي، وللسجستاني، ولابن السكيت، نشرها د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية- بيروت، 1971م.
(18) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط:1، 1998م.
(19) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1978م.
(20) تحقيق: د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة- مصر، ط:1، 1985م.
(21) تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط:1، 1993م.
(22) تحقيق: محمد فؤاد نعناع، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار العروبة بالكويت، ط:1، 1995م.

(23) ينظر: وفيات الأعيان: 398/6، طبقات النحويين واللغويين: ص153، معجم الأدباء: 2306/5، 2309.

(24) ينظر: بغية الوعاة: 349/2، الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت، ط:15، 2002م: 195/8.

(25) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، 1975م: 13/1.

(26) المزهر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، 1998م: 8/2.

(27) الشرح شافية ابن الحاجب: 16/1.

(28) العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، ط:1، 1988م: 55/1.

(29) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط1، 1985م: 180/1، 181، 190.

(30) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي (المتوفى، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط:1، 1998 م: 110/1.

(31) الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط:3، 1988 م: 294/4.

(32) سورة الرحمن: الآية 14.

(33) معاني القرآن، لأبي زكرياء الفراء، تحقيق: محمد النجار، وآخرين، دار السرور- بيروت: 114/3.

(34) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، 1999م: ص111، ينظر: ارتشاف الضرب: 24/1.

(35) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق: الأستاذ/ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، 1999م: 313/3.

(36) إصلاح المنطق: ص221.

(37) ينظر: أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية – مصر، ط:4، 1963م: ص481،

(38) ينظر: المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي، قراءة وتعليق: د/ يحي مراد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 2003م: ص27، 28.. المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط:1، 1996م: 97/1،

(39) ينظر: المسائل المشكلة: ص26، 27.

(40) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي- بيروت: 205/3.

(41) ينظر: الممتع، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة-بيروت، ط:1، 1987م: 92/1، 93.

(42) ارتشاف الضرب: 27/1.

(43) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر- بيروت، ط:3، 1414 ه: مادة (مأق).

(44) الممتع: 93/1.
(45) إصلاح المنطق: ص222.
(46) ينظر: المخصص: 98/1.
(47) ينظر: الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط:4،1990م: 239/4.
(48) ينظر: تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية: 374/26.
(49) العين: 380/5.
(50) المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت: 276/2، 277.
(51) الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:3، 1988م: 339/3
(52) المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، ط1: 103/2.
(53) رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2003م، ص239.
(54) شرح شافية ابن الحاجب: 347/2.
(55) تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر بيروت، ط2، 1983م: 137/1.
(56) إصلاح المنطق: 70، المنصف: 102/2، الأصول في النحو: 339/3.
(57) الكتاب: 44/4.
(58) لسان العرب: مادة (معد).
(59) إصلاح المنطق: ص268، ينظر: لسان العرب: مادة (معد).
(60) الكتاب: 362/3.
(61) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط:1، 2008م: 114/14.
(62) ينظر: الكتاب: 361/3.
(63) الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط:2، 1980م: ص35.
(64) ينظر: لسان العرب: مادة (ثني).
(65) ينظر: جهود الفراء: 247.
(66) ينظر: ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت: ص57، دراسة وتبويب: د/ مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 1993م.
(67) الكتاب: 385/4.
(68) سورة مريم: الآية 55.
(69) معاني القرآن، للفراء: 169/2، 170.

(70) ينظر: جهود الفراء الصرفية، لمحمد بن علي خيرات دغريري، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، 19891م: 136.

(71) دقائق التصريف، لابن المؤدب: ص311. تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، ط:1، 2004م.

(72) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي: 171/3. تحقيق: محمد نور الحسن، وآخران، دار الكتب العلمية- بيروت، 1975م.

(73) دقائق التصريف: ص311.

(74) ينظر: لسان العرب: مادة (قرأ).

(75) إصلاح المنطق: 185.

(76) الكتاب: 644/3.

(77) المصدر السابق: 645/3.

(78) شرح كتاب سيبويه: 385/4.

(79) البيت للكميت بن زيد. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم 2879.

(80) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب- بيروت: 60/5.

(81) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، 1994م: ص398.

(82) ارتشاف الضرب: 266/1، 267.

(83) ينظر: المصدر السابق: 267/1.

(84) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:1، 1992م: 384/1.

(85) نسب هذا البيت إلى أبي قيس بن رفاعة. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم 109.

(86) سورة الشعراء: الآية 198.

(87) ينظر: معاني القرآن للفراء: 283/2.

(88) إصلاح المنطق: ص374.

(89) ينظر: ارتشاف الضرب: 267/1، شرح ألفية ابن معطي: 398/1.

(90) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ص1378، تحقيق: عبد الحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط:1، 2001م.

(91) ينظر: الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي: ص372، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل- الأردن. شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي: ص183، مختصر الصرف، لعبد الهادي الفضيلي: ص42، دار القلم- بيروت.

(92) ارتشاف الضرب: 194/1. ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م: ص268.

(93) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 397/3.

(94) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت: ص30.

(95) ينظر: الكتاب: 618/3.

(96) ينظر: لسان العرب: مادة (بعر).